

اليونيسف تنادي برد الاعتبار للرضاعة الطبيعية

بينت نتائج الدراسة الميدانية التي أجرتها وزارة الصحة العمومية بالتعاون مع اليونسف حول صحة ورفاه الأم والطفل بتونس سنة 2000. أن جميع الأمهات ترضعن مواليدهن بعد الولادة، لكن، 47% فقط منهن تواصلن الرضاعة المطلقة حتى الشهر السادس من عمر الطفل رغم كل ما يُنفذ من أنشطة توعوية وكل ما يُوضع من تشريعات مشجعة وهو ما لا يتناغم مع الجهود المبذولة للنهوض بصحة الطفل وضمان نموه نموًا سليماً ومتوازناً والتقليص من نسب المراضة والوفيات لديه.

وللتعمق في الأسباب المؤدية لذلك قامت وزارة الصحة العمومية بالتعاون مع مكتب اليونسف بتونس سنة 2005 بإجراء بحث ميداني نوعي للوقوف على معارف الأمهات وسلوكهن وممارستهن وتوقعاتهن في مجال الرضاعة الطبيعية ولاستجلاء العوامل المحفزة على الرضاعة الطبيعية والعوائق التي تحول دون مواصلة هذه الممارسة والاقترار عليها طوال الستة أشهر الأولى من عمر الطفل.

ومن بين أهم نتائج هذا البحث :

- عدم معرفة تقنيات الإرضاع الصحيحة (الوضع...) مسبقاً تعتبر من العوامل المانعة وغير المشجعة.
- نقص في تقدير مزايا حليب الأم على صحة الرضيع وتوازنه العاطفي وكذلك تأثير الرضاعة الإيجابي على الأم ومولودها.
- الآباء وخاصة الأمهات الشابرات غير مهيين نفسياً وعملياً للقيام بمهمتهم الجديدة.
- الأبوة والأمومة، مسؤولية غير مفهومة بما فيه الكفاية مما يتسبب في المزيد من القلق والضغط النفسي لدى الآباء والأمهات وخاصة الجدد منهن.
- تقصير العاملين الصحيين في تأمين المصاحبة والدعم اللازمين لمساعدة الأم في أخرج الفترات وأكثرها أهمية: فترة ما بعد الولادة.
- بقدر شعور الأم بالحسرة والأسف لعدم إرضاعها أحد أبناءها بقدر عدم اعتبارها التوقف عن الإرضاع قبل الشهر السادس من عمر الطفل تقصيراً منها !
- تجذر الكثير من الاعتقادات والأفكار الخاطئة التي تقلل من فرص الإقبال على الرضاعة.

كل هذه العوامل مجتمعة مع سطحية المعارف والمعلومات جعلت مزايا الرضاعة الطبيعية ليست لصالح تبني الأم سلوكاً يخدم الاقتتار على الرضاعة الطبيعية لمدة الستة أشهر الأولى من عمر المولود. وكما يقال فإن معرفة السبب تمثل نصف الحل، لذلك تعمل وزارة الصحة العمومية حالياً بدعم من مكتب اليونيسف بتونس وبالتعاون مع مختلف الشركاء من هيكل حكومية ومنظمات غير حكومية وجمعيات أكاديمية على اعتماد نتائج هذا البحث لوضع خطة عمل ترمي إلى إثراء وتفعيل الآليات الموضوعية من برامج وتشريعات للنهوض بالرضاعة الطبيعية وضمان ديمومة التدخلات المحفزة على هذه الممارسة والداخضة للمعتقدات والأفكار الخاطئة التي مثلت وما تزال أهم العوائق التي تحول دون إقدام الأمهات على ممارسة الإرضاع ومواصلته.

هذا وقد تم تخصيص أكبر التظاهرات العلمية الوطنية وأكثرها إشعاعاً التي ستنظمها وزارة الصحة العمومية بالتعاون مع اليونيسف يومي 13 و 14 سبتمبر المقبل لموضوع الرضاعة الطبيعية حيث سيتم تقديم نتائج البحث المذكور وعرض محاور الخطة العملية لمناقشتها واعتمادها والانطلاق في تنفيذها بمشاركة كل الأطراف ذات العلاقة من هيكل حكومية ومنظمات وجمعيات ووسائل إعلام ومختلف مكونات المجتمع المدني واليونيسف.

ويقول "جان ميشال دلوت" ممثل اليونيسف بتونس: "إن الاستثمار في الخطط والبرامج المشجعة للرضاعة الطبيعية والهادفة إلى تجذير هذه الممارسة يعتبر استثماراً حقيقياً من أجل بقاء الطفل ونمائه وحمايته، فالرضاعة تساهم إلى حد كبير في ضمان سلامة الطفل ومناعته ونموه نمواً كاملاً وبناء شخصيته بناء متوازناً..."

إن وضع الرضاعة الطبيعية في تونس وإن كان أحسن نسبياً مما هو عليه في كثير من الدول العربية، فإنه يبقى دون المأمول. فمجتمعاتنا العربية وإن كانت تعتبر أقل المجتمعات تأثراً بالإغراءات التجارية والهجمات الإشهارية الشرسة لفائدة البدائل الاصطناعية لليب الأم بحكم عاداتها وتقاليدها وقيمها العربية الإسلامية التي تشجع الأم على الإرضاع، فإن هذه الممارسة الفطرية تشهد تراجعاً متزايداً اختلفت حدته من بلد لآخر وتراوحت أسبابه بين نقص في المعارف الصحيحة المتصلة بالموضوع نتيجة انعدام وجود خطة واضحة ودائمة وبين قلة التشريعات المشجعة على ذلك والتي من شأنها أن تساعد الأم العاملة المرضعة على التوفيق بين واجباتها المهنية والأسرية.

وقد أشارت الدراسة التي أعدها المكتب الإقليمي لليونسف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول واقع الطفولة في الدول العربية "عالم عربي جدير بالأطفال" إلى أنه "بالرغم من الحملات

التوعوية ما زالت ممارسة الرضاعة الطبيعية ضعيفة، مما قد يتسبب في معدلات سوء التغذية في بعض الدول العربية".

كما يشير آخر تقرير لليونيسف حول وضع الأطفال في العالم 2006 إلى أن نسبة الرضاعة الطبيعية المطلقة لحد الستة أشهر الأولى من عمر الطفل بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تتعدى الـ 29%، وأن هذه النسبة لا تتجاوز 16% في العديد من الدول العربية (9% في الصومال و 12% في كل من العراق والكويت واليمن وقطر و 13% في الجزائر و 16% في السودان) مما حدا بالكثيرين إلى اعتبار تدني نسب الرضاعة الطبيعية إحدى المشكلات الصحية التي ينبغي معالجتها وإدراجها ضمن السياسات الصحية لبلداننا العربية.

إن هذا الواقع من شأنه أن يجعلنا أكثر إصراراً على قراءة حقيقية وموضوعية للأسباب ومعالجتها بعيداً عن المناسباتية وذلك بوضع خطط مستديمة لتشجيع الرضاعة الطبيعية والرفع من نسب الإقبال عليها والتصدي للإغراءات والعراقيل والصعوبات التي تؤثر على ممارسة الرضاعة ولا سيما خلال الأيام الأولى بعد الوضع. وهو ما يتناغم مع التزام المجتمع الدولي في تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل (البند 24) الداعي إلى ضمان تمكين جميع مختلف شرائح ومكونات المجتمع بالمعرفة اللازمة عن مزايا حليب الأم.

كما يمكن في هذا المجال الاستفادة من البرامج والمبادرات الناجحة التي نفذت خلال التسعينات وأحدثت تحسناً ملحوظاً في معدلات الاقتصار على الرضاعة الطبيعية كمبادرة "المستشفيات الصديقة للأطفال".

إن المناسبة سانحة لعمل الكثير خاصة ونحن نحتفل بالأسبوع العالمي للرضاعة الطبيعية، فلتكن الانطلاقة الفعلية والصحيحة!.